

Distr.: General
24 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٦٨ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، وفقاً لقرارات مجلس
حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ و ١٧/٢٦، تقرير الممثل الخاص المعني بالحق في التعليم،
كيشوف سينغ.

* تقدم متأخراً للوثيقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171014 171014 14-61565 (A)



تقرير المقرر الخاص المعنيّ بالحق في التعليم

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ و ١٧/٢٦. وفي التقرير يبحث المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم مسؤولية الدولة في مواجهة النمو الهائل في الجهات التي تقدّم التعليم في القطاع الخاص، من منظور الحق في التعليم. ويشدّد على ضرورة الحفاظ على التعليم بوصفه منفعة عامة، لا يجب تحويلها إلى عمل تجاري مربح. كما يؤكد على أهمية مبادئ عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والعدالة والإنصاف على الصعيد الاجتماعي. ويرى أنه يجب على الدول وضع إطار تنظيمي لجميع مقدمي التعليم الخاص، بما في ذلك فرض جزاءات ضد الممارسات المسيئة. ويُبرز المقرر الخاص بعض المسائل الرئيسية الإضافية، ويختتم تقريره بتوصيات.

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ و ١٧/٢٦. ويبحث المقرر الخاص في التقرير مسؤولية الدولة في مواجهة انتشار الجهات التي تقدّم التعليم في القطاع الخاص، بما لذلك من أصداء على المبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحق في التعليم. وهو يبيّن الكيفية التي تؤثر بها خصخصة التعليم سلباً على الحق في التعليم، بوصفه استحقاقاً وعامل تمكين على السواء. ويؤكد على ضرورة الحفاظ على التعليم بوصفه منفعة عامة، وضمان عدم استغلاله تجارياً. ويؤكد المقرر الخاص على الأهمية الرئيسية لمبادئ عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والعدالة والإنصاف على الصعيد الاجتماعي. ويرى أنه يتعين على الدول تنظيم عمل جميع الجهات التي تقدّم التعليم في القطاع الخاص، وفرض جزاءات ضد الممارسات المسيئة. كما يرى أنه لا بد من التأكيد بشكل خاص على التزامات الدول بإنشاء وتعهّد نظام شفاف وفعال لرصد ومراقبة مقدمي التعليم في القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومات استلهاً العديد من قرارات المحاكم والاجتهادات القضائية المستجدة. ويُبرز المقرر الخاص بعض المسائل الرئيسية ويختتم تقريره بتوصيات.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بمهمة في سيشيل. وقدم تقريراً عن المهمة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، عرض المقرر الخاص على مجلس حقوق الإنسان تقريره المواضيعي بشأن تقييم التحصيل العلمي للطلاب وإعمال الحق في التعليم. ويؤكد في التقرير أن وفاء الدول بالتزاماتها فيما يتعلّق بالحق في التعليم يعتمد على كيفية وفاء التعليم المقدم بالأهداف الأساسية للحق في التعليم، كما يتضح من التحصيل العلمي للطلاب. وأكّد على وجوب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التقييمات الوطنية لجودة التعليم.

٤ - وشارك المقرر الخاص في عدد من المناسبات العامة المتعلقة بالتعليم وواصل تعاونه مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٥ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، تحدّث المقرر الخاص في اجتماع مشترك للجنة الدائمة المعنية بالتعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية واللجنة الدائمة المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان التابعة لبرلمان البلدان الأفريقية، وعرض خبرته بغية جلب الأصوات الأفريقية لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أجرى حواراً مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان بشأن حماية وتعزيز الحق في التعليم.

٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس، كان المقرر الخاص أحد المتكلمين في المنتدى الدولي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم. كما شارك في إعداد استراتيجية مناظرة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد عُقد المنتدى في أستانا وقامت بتنظيمه وزارة التعليم والعلم في كازاخستان. وفي ٢٣ آب/أغسطس تحدث بصفته متكلماً زائراً لدى تدشين العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) في أستانا.

٧ - وفي يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، شارك المقرر الخاص في اجتماع الفريق العامل الوزاري للكمونولث المعني بإطار تطوير التعليم لما بعد عام ٢٠١٥، على سبيل المتابعة لبيان موريشيوس الصادر في المؤتمر الثالث عشر لوزراء الكمونولث للتعليم، وعرض وجهات نظره بشأن الدور المركزي للتعليم.

٨ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، كان المقرر الخاص أحد المتكلمين الرئيسيين في اجتماع بشأن موضوع "حقوق الإنسان للتعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، استضافته الحملة العالمية للتعليم ومؤسسات المجتمع المفتوح وعدد من المنظمات غير الحكومية، والذي أكد فيه على أهمية الحق في تعليم جيد للجميع.

٩ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حضر المقرر الخاص تدشين حملة "اتحدوا من أجل تعليم جيد: تعليم أفضل لعالم أفضل"، بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين، الذي احتفى به الاتحاد التعليمي الدولي، جنباً إلى جنب مع منظمات غير حكومية أخرى، في نيويورك. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر شارك بوصفه متكلماً زائراً في نيويورك لتدشين كتاب بعنوان: "Ready to Learn? A Legal Resource for Realizing the Right to Education" (هل مستعد للتعلّم؟ مورد قانوني لإعمال الحق في التعليم)، قام بنشره مركز الموارد القانونية في جنوب أفريقيا.

١٠ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تحدّث المقرر الخاص إلى لجنة التعليم التابعة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، أثناء المناقشة التي دارت حول التعليم لما بعد عام ٢٠١٥، مؤكداً على أهمية الحفاظ على التعليم كمنفعة عامة.

١١ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر المقرر الخاص حلقة عمل بشأن التعليم للجميع في أفريقيا، في العاصمة الجزائرية، استضافتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وقد تحدّث في الجلسة الافتتاحية للحلقة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق خطة التعليم للجميع والحق في التعليم الأساسي.

١٢ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ألقى المقرر الخاص الكلمة الافتتاحية في حلقة دراسية نظمتها جامعة إكستريمادورا، بإسبانيا، بالتعاون مع حكومة إكستريمادورا وكلية هنري دونانت الجامعية، في جنيف، كانت تهدف إلى تشجيع إجراء إصلاحات في جامعات المغرب العربي بإدخال نهج يقوم على أساس الحقوق.

١٣ - وفي يومي ١٠ و ١١ من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، شارك المقرر الخاص، بوصفه خبيراً، في قمة وطنية معنية بالتعليم نظمتها حكومة غوجارات، بالهند، وتحدث في الجلسة الافتتاحية، ميرزا أهمية الحق في التعليم في بناء الدولة.

١٤ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، تحدث المقرر الخاص في المنتدى الإقليمي المعني بحماية الحق في التعليم في حالات انعدام الأمن والتزعاج المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد عُقد المنتدى في الدوحة، ونظمه مركز الأمم المتحدة للتدريب في مجال حقوق الإنسان.

١٥ - وفي ٢١ شباط/فبراير، شارك المقرر الخاص في مناسبة عُقدت في باريس ونظمتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية واليونسكو احتفالاً باليوم الدولي للغة الأم، وتحدث إلى الحضور عن اللغة المحلية، والمواطنة العالمية والحق في التعليم.

١٦ - وفي يومي ٣ و ٤ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في مؤتمر دولي بشأن إنفاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال آلية المقرر الخاصين للأمم المتحدة، نظمتها كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، بالتعاون مع مركزها في بولونيا، بإيطاليا، وتحدث عن أهلية المقاضاة وإنفاذ الحق في التعليم.

١٧ - وفي ٧ آذار/مارس، كان المقرر الخاص متكلماً زائراً في مناسبة نظمتها الشبكة الاستشارية للعلاقات الدولية وكسب التأييد بالبرلمان الأوروبي في بروكسل، حيث تكلم عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والحق في منظور تعليمي.

١٨ - وفي ٣١ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في المائدة المستديرة لشبكة تحالف ٢٠١٥ بشأن التعليم، والتي تناولت موضوع "تعزيز تأثير الاتحاد الأوروبي على التعليم من أجل التنمية المستدامة العالمية"، والتي عقدت في كوبنهاغن.

١٩ - وفي يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل شارك المقرر الخاص في جلسة إحاطة إعلامية للمندوبين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تلك الجلسة التي نظمتها معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب (اليونيتار) في نيويورك، وقد أعقب جلسة الإحاطة الإعلامية

التي تناول فيها موضوع التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حوار ثريّ مع المندوبين المشاركين.

٢٠ - وفي ٦ أيار/مايو، ألقى المقرر الخاص الكلمة الافتتاحية في ندوة بشأن التعلم مدى الحياة، قامت بتنظيمها كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

٢١ - وفي الفترة بين ١٢ و ١٤ أيار/مايو، شارك المقرر الخاص في الاجتماع العالمي للتعليم بشأن التعليم للجميع وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي نظّمته اليونسكو، بالتعاون مع عُمان، والذي عقد في مسقط.

٢٢ - وفي ١٤ أيار/مايو شارك المقرر الخاص في جلسة إحاطة إعلامية للمندوبين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي قام بتنظيمه اليونيتار، وعُقد في جنيف.

٢٣ - وفي ١٧ أيار/مايو، أدلى المقرر الخاص بملاحظات افتتاحية بشأن تعليم المواطنة العالمية من منظور عالمي في إطار منظومة الأمم المتحدة في اجتماع بشأن تعليم المواطنة العالمية، قامت بتنظيمه اليونسكو بالتعاون مع الوفد الدائم للنمسا لدى اليونسكو.

٢٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، ناقش المقرر الخاص الحق في التعليم الجيد، وأهليّته للمقاضاة، والحق في التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع فريق من الأساتذة والباحثين في ندوة قامت بتنظيمها لذلك الغرض المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم في جنيف.

٢٥ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، شارك المقرر الخاص في اجتماع جانبي واجتماع الخبراء بشأن خصخصة التعليم، قامت بتنظيمه المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاشتراك مع مبادرة الخصخصة في البحوث التربوية. بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

٢٦ - وفي ١٧ حزيران/يونيه شارك المقرر الخاص في اجتماع مواز بشأن الحق في التعليم وتطوير المهارات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قامت بتنظيمه البعثتان الدائمتان للبرتغال وقطر بالتعاون مع منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالحق في التعليم، الذي تحدّث فيه عن القانون الدولي وحقوق الإنسان.

٢٧ - وفي ٧ تموز/يوليه ألقى المقرر الخاص كلمة رئيسية في جنيف. بمناسبة الشروع في عملية وضع توصية عامة بشأن حق الفتيات والنساء في التعليم، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٨ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه شارك المقرر الخاص في المؤتمر السادس والخمسين لوزراء التعليم للدول والحكومات الناطقة بالفرنسية بشأن موضوع "التعليم الشامل والجيد للجميع في البلدان الناطقة بالفرنسية: التحديات والأولويات والمنظورات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، حيث تكلم عن الحفاظ على التعليم كمنفعة عامة ومسؤولية الدولة فيما يتعلق بخصخصة التعليم.

٢٩ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، شارك المقرر الخاص في مائدة مستديرة حول الحرية والديمقراطية بدون عنف، حيث أدلى بالملاحظات الختامية للجلسة المتعلقة بالأسس الفلسفية لحقوق الإنسان، والتي قامت بتنظيمها كلية هنري دونانت الجامعية في جنيف.

ثانياً - خصخصة التعليم: لمحة عامة

٣٠ - إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان. وتوفير التعليم العام هو مسؤولية أساسية من مسؤوليات الدول. ويمكن أيضاً لأطراف أخرى من غير الدول توفير التعليم، بما في ذلك المؤسسات الدينية^(١) والمنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية^(٢) والصناديق الاستثمارية والشركات والملاك الأفراد.

٣١ - وكانت المؤسسات المالية الدولية تجبر البلدان النامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على إجراء اقتطاعات كبيرة في إطار عمليات التكيف الهيكلي لصالح الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم^(٣). وقد شكلت الأهداف الدولية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع،

(١) تقر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بأن للآباء وأولياء الأمور الحرية في توفير التربية الدينية والأخلاقية لأولادهم وفقاً لمعتقداتهم الخاصة. وأنه "ينبغي إخضاع هذه التربية لمعايير تعليمية دنيا تضعها أو تقرها الدولة". (المادة ١٣ (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وينبغي ألا يكون توفير التعليم بدافع تحقيق الربح أو لاعتبارات تجارية في المقام الأول.

(٢) يمكن لأي جماعة تشييد أو إقامة مدارس للتعليم الأساسي، في إطار مسؤولية المجتمع عن توفير التعليم؛ وفي بعض الحالات، تتولى الحكومة بعد ذلك الإشراف على هذه المدارس. على ألا تكون الغاية الأساسية من وراء ذلك هي التجارة، وإنما إكمال الجهود الحكومية. وهناك أيضاً مؤسسات تعليمية تُقام لأغراض خيرية، وهذه أيضاً لا ينبغي أن يكون الدافع إليها هو التجارة وإنما الترويج للتعليم بوصفه منفعة عامة.

(٣) شددت جميع استراتيجيات البنك الدولي في قطاع التعليم - منذ عام ١٩٩٩ - على الدور الرئيسي للقطاع الخاص في مجال التعليم، واحتلت أهمية استثمارات القطاع الخاص مكانة أكبر في أحدث استراتيجية لقطاع التعليم للعام ٢٠٢٠، كانت قد صدرت في عام ٢٠١١ (Emma Seery, *Working for the Many*: Public Services Fight Inequality, OXFAM Briefing Paper No. 182, (Oxford, Oxfam, 2014). متاحة على الرابط التالي: www.oxfam.org).

بالاقتران مع سياسات تحرير الاقتصاد، نوعاً من الضغط من أجل زيادة فرص تقديم خدمات التعليم في القطاع الخاص، كسبيل لإدخال المنافسة في السوق في مجال التعليم.

٣٢ - ويمكن للمرء أن يلاحظ نمواً هائلاً في مجال التعليم المخصص، لا سيما التعليم الهادف للربح، مستفيداً في ذلك من أوجه القصور في قدرة الحكومات على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العام. وقد شقت الخصخصة طريقها إلى جميع المستويات التعليمية، ولا يخفى أن ظاهرة التعليم كمشروع تجاري جذاب باتت تكتسب أبعاداً تبعث على الجزع، مع ضعف رقابة السلطات العامة.

٣٣ - وكما جاء في المذكرة المفاهيمية للفريق العامل الوزاري للكونولث المعني بإطار تطوير التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٣)، فإن إعادة هيكلة الخدمات العامة في إطار العولة بمفهومها الليبرالي الجديد قد أدى إلى وضع التعليم مباشرة نصب أعين القطاع الخاص. ويشكل قطاع التعليم بالنسبة للبلدان متدنى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، من الناحية التجارية سوقاً مستقرة نسبياً تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليار دولار في إطار سوق عالمية متقلبة أوسع نطاقاً. وقد حققت شركة بيرسون وهي أكبر شركة متعددة الجنسيات على مستوى العالم تعمل في مجال التعليم والاختبارات، إيرادات بلغت قيمتها ٧ مليارات دولار في عام ٢٠١١؛ وتقدر قيمة أكبر ٢٠ شركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال التعليم مجتمعة بمبلغ ٣٦ مليار دولار. ولا يعدو ذلك كونه وقوفاً على عتبة السوق الأوسع، مع وجود فرص لنمو هائل^(٤).

٣٤ - وقد درس عدد من الباحثين بعين ناقدة النموذج الليبرالي الجديد للتعليم في المدارس، الذي يتسم "بانسحاب الدولة لصالح القطاع الخاص" مع "تصورات للتعليم المدرسي قائمة على السوق"، وبالتخطيط للخروج من مرحلة دولة الرفاه التي استمرت لعدة عقود وإضفاء شرعية على هذا الخروج^(٥). وقد أعربت منظمات المجتمع المدني أيضاً عن قلقها إزاء الأثر

(٤) لإجراء تحليل متعمق للمسائل ذات الصلة، انظر التقرير الصادر عن الاجتماع التقني المعني بوضع استراتيجية للتوعية الذي عقده الفريق العامل الوزاري للكونولث والمعني بإطار تطوير التعليم لما بعد عام ٢٠١٥، في لندن، يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(٥) انظر: J. Zajda, ed., *Decentralization and Privatization in Education: the Role of the State* (Dordrecht, Springer, 2006).

العميق لخصخصة التعليم على الصعيد العالمي باعتبارها مشكلة رئيسية ناشئة تتعلق بإعمال الحق في التعليم^(٦).

٣٥ - ووجد مقدمو الخدمات التعليمية في القطاع الخاص أن توفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة هي من الأمور المربحة، التي ظلت تغطية نظام التعليم العام لها محدودة. ويتسم نظام التعليم العام في معظم البلدان النامية بأنه بدائي في هذا المضمار، لذا وجد القطاع الخاص فيه سوقاً مفتوحة لتقديم خدماته إلى الأسر العاملة والطبقة المتوسطة.

٣٦ - ويمكن للمرء أن يلاحظ نمواً في الخدمات المقدمة من القطاع الخاص في مجال التعليم الأساسي، على الرغم من أن هذا النوع من التعليم هو إحدى المسؤوليات الأساسية للحكومة. ويجري الترويج للتعليم الخاص بسبب عدم كفاية الخدمات التي يوفرها التعليم العام أو بسبب تدني الأداء في المدارس العامة. كما أدى ظهور المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم إلى مزيد من التراجع للمدارس العامة.

٣٧ - وأصبح التعليم العالي الخاص هو أسرع القطاعات نمواً على مستوى العالم^(٧)؛ لتشكّل المؤسسات التي توفر التعليم العالي الخاص "أغلبية واضحة"^(٨) في العديد من البلدان. وباتت هذه المؤسسات التي ترعاها طائفة من الكيانات، مثل الملاك الأفراد أو المؤسسات التجارية الباحثة عن الربح، "تشمل أحرام جامعية فرعية دولية جديدة واستثمارات أجنبية وامتلاك مؤسسات محلية"^(٨). ويكشف المسمى الجديد لرؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاص، ألا وهو "الرئيس التنفيذي"، عن تصوّرهم أنهم يتساوون مع رؤساء المؤسسات التجارية.

٣٨ - وربما لا يكون من قبيل المبالغة أن يقال عما قريب إن التعليم الخاص حل محل التعليم العام بدلاً من أن يكمله.

(٦) انظر موجز الأنشطة المتعلقة بخصخصة التعليم والحق في التعليم، الذي أعدته المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالاشتراك مع مبادرة الخصخصة في البحوث التربوية بمناسبة الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٤).

(٧) انظر Philip G. Altbach and Daniel C. Levy, eds., *Global Perspectives on Higher Education: Private Higher Education: A Global Revolution* (Rotterdam, Sense Publishers, 2005).

(٨) Kevin Kinser and others, *The Global Growth of Private Higher Education*, ASHE Higher Education Report, vol. 36, No. 3 (San Francisco, Wiley, 2010).

ثالثاً - تداعيات الخصخصة على المبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحق في التعليم

٣٩ - تبين دراسة أجريت مؤخراً، واشتملت على تحليل متعمق لمسائل وقعت خلال العقد الماضي تتعلق بأطراف فاعلة في مجال التعليم الخاص، كيف تعرض التعليم نفسه لعملية إعادة تشكيل وأصبح مفتوحاً بابه بشكل متزايد لفرص تحقيق الربح والتجارة، ولتحديد خطته من قبل المصالح الخاصة والمصالح التجارية. لقد تغلغلت الخصخصة في جميع جوانب العملية التعليمية تقريباً، بدءاً من الجهاز الإداري وانتهاء برسم السياسات، وبدءاً من تقديم التعليم بشكل رسمي في مرافق تعليمية وانتهاء بالأنشطة التعليمية خارج المدارس، مثل الدروس الخاصة. وتقدم هذه الدراسة آراء عن الأشكال المختلفة لنهج يتبعه القطاع الخاص في مجال التعليم وتبعاته على الأفراد والمجتمعات، والأطراف المعنية، ويبين كيف يُنظر على نحو متزايد إلى الطالب باعتباره مستهلكاً، وكيف تحول التعليم إلى سلعة استهلاكية^(٩).

٤٠ - وثمة وثيقة أخرى أعدها المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، تسلط الضوء على تطورات مماثلة، معربة عن شواغل مماثلة إزاء الخصخصة الكاسحة في مجال التعليم، وإزاء تحويل التعليم إلى سلعة: "فمع التنوع الذي طرأ على مجال التعليم، تزايد باطراد عدد مقدمي الخدمات التعليمية في القطاع الخاص، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي. وتخصصت اتحادات المؤسسات الدولية في "بيع" التعليم. وقام عدد من الشخصيات المحلية (بما فيهم العديد من المعلمين، وحتى السلطات التعليمية) بإنشاء مدارس بهدف الربح، مستهدفين بذلك الأسر الموسرة بشعارات تمجد جودة المدرسة، أو متطلعين إلى الفئات المحرومة بشعارات تنطوي على معاني الإيثار، وتخفي غالباً الطابع الربحي أو السياسي لمساعيهم. ويمكن للمرء، قبل كل شيء، أن يلحظ نشوء ظاهرة تجعل التعليم أشبه بالسوق^(١٠)."

(٩) Ian Macpherson, Susan Robertson and Geoffrey Walford, eds., *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia* (Oxford, Symposium Books, 2014).

(١٠) "La régulation du système éducatif: une obligation pour atteindre l'équité et améliorer la qualité", paper prepared by the International Institute for Educational Planning of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the International Organization of the Francophonie and Wallonie Bruxelles, 2014.

٤١ - إن خصخصة التعليم تعطل إتاحة الحق في التعليم للجميع، وتعرقل أعمال المبادئ الأساسية لقانون حقوق الإنسان، بمفاقمة التهميش والاستبعاد في مجال التعليم، وخلق التفاوت في المجتمع.

٤٢ - ويرى المقرر الخاص أن السياسات العامة ينبغي أن تبحث بعين ناقدة في تبعات الخصخصة في مجال التعليم، مع مراعاة المبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحق في التعليم، ومسؤولية الدول بموجب قانون حقوق الإنسان.

ألف - مبدأ عدم التمييز

٤٣ - يشكل عدم التمييز مبدأ عاماً من مبادئ قانون حقوق الإنسان له أهميته في جميع أنحاء العالم. حيث تنص اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم التي تُرسي الحق في التعليم للجميع، على أنه يمكن للدولة أن تسمح بإنشاء أو صيانة مؤسسات تعليمية خاصة، "إذا لم يكن الهدف منها ضمان استبعاد أية فئة، بل توفير مرافق تعليمية بالإضافة إلى تلك التي توفرها السلطات العامة، ومتى كانت تلك المؤسسات تدار بما يتفق وهذه الغاية، وكان التعليم الذي تقدمه يتفق والمستويات التي تقررها أو تقرها السلطات المختصة، وخاصة للتعليم بالمرحلة المناظرة" (انظر المادة ٢ (ج)). وتنص المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تضع أيضاً إطاراً شاملاً للحق في التعليم، على "حرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية"، شريطة تقييد المؤسسات دائماً بالأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٣ (١) ورهنها بخضوع التعليم لبعض المعايير الدنيا (انظر المادة ١٣ (٤)).

٤٤ - وتحظر اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، التمييز في التعليم الذي يستند، في جملة أمور، إلى "الأصل القومي أو الاجتماعي" أو "الوضع الاقتصادي" أو "المولد"، الذي يكون الغرض منه إبطال المساواة في المعاملة أو الإخلال بها في مجال التعليم. وتنص على أن "التمييز يشمل أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل" (المادة ١). وقد فسرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادتين ٢ (٢) و ٣ (المتعلقتين بعدم التمييز) من العهد الدولي في ضوء اتفاقية اليونسكو^(١١). ويود المقرر الخاص الإشارة بشكل خاص إلى أن "الأصل الاجتماعي" و "الثروة" هما من الاعتبارات التي يُحظر التمييز على أساسها

(١١) التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) عن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، (E/2000/22-E/C.12/1999/10 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرتان ٣١ و ٣٣).

بموجب اتفاقية حقوق الطفل^(١٢). حيث تشكل "الثروة" بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر القدرة على الدفع عائقا أمام حصول كل طفل على التعليم.

٤٥ - وعلى ذلك، فإن الالتحاق بالمدارس الخاصة، استنادا إلى القدرة على دفع الرسوم التي يمكن أن تكون باهظة في العديد من الحالات، يتعارض مع الاعتبارات التي يحظر على أساسها التمييز وعلى رأسها "الأصل الاجتماعي" أو "الوضع الاقتصادي" أو "المولد" أو "الثروة" وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٦ - وقد أدت الخصخصة المتزايدة للمدارس ذات الرسوم والتي تهدف إلى الربح، في المغرب، على سبيل المثال، إلى التمييز والتفاوت في تعليم الأطفال المحرومين بإنشاء نظام يؤثر "الموسرين" على "المعدمين"، ويهدد بخطر قيام نظام تعليمي ثنائي السرعة^(١٣). بالإضافة إلى ذلك، تشير البحوث إلى أن "نظام القسائم الذي يهدف إلى تزويد الوالدين المحرومين اقتصاديا بالإمكانات التي تسمح باختيار مدرسة خاصة يعزز في الواقع التفرقة بين الفئات"^(١٤).

٤٧ - كما أن الخصخصة تفاقم التمييز ضد البنات في الحصول على فرص التعليم. فمن المعروف جيدا أن الأسر تمنح الأولوية في التعليم للبنين على البنات، لذا فاحتمالات التحاق البنات بالتعليم الخاص أقل من البنين بسبب نظرة الأبوين لعائد تكاليف تعليم البنات، بالمقارنة مع عائد تعليم البنين.

باء - مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم

٤٨ - خصخصة التعليم تتيح للفئات المميزة فرصا أفضل للحصول على التعليم. وتضرب بعرض الحائط المبدأ الأساسي المتمثل في تكافؤ فرص الحصول على التعليم، ذلك المبدأ الذي تنص عليه جُلُّ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/17/29). وهي تشكل عاملا

(١٢) تنص اتفاقية حقوق الطفل على أن "تحتزم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي عليه أو لونه أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر" (المادة ٢، الفقرة ١).

(١٣) المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "خصخصة التعليم في المغرب والحق في التعليم: صحيفة وقائع موجزة"، ٢٠١٣، متاحة على الرابط <http://goo.gl/MTGua8>.

(١٤) Ian Macpherson, "Interrogating the private-school 'promise' of low-fee private schools" in *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia*, Ian Macpherson, Susan Robertson and Geoffrey Walford, eds. (Oxford, Symposium Books, 2014).

رئيسياً يؤدي إلى تفاوت غير مسبوق في فرص الحصول على التعليم. ولا يزال التفاوت الشديد في فرص الحصول على التعليم قائماً، بل يتسع نطاقه في بعض الحالات^(١٥). ويشتدّ الفارق بين مدارس الفقراء ومدارس الأغنياء عاماً بعد عام^(١٦). هذا وسوف تتفاقم أوجه التفاوت في فرص التعليم، في أنحاء كثيرة من العالم، بسبب تنامي الجهات غير المنظّمة التي تقدّم خدمات التعليم في القطاع الخاص، وبسبب كون الثروة أو الوضع الاقتصادي أهم معايير الحصول على التعليم.

٤٩ - ومن المهم في هذا السياق، التأكيد على أن التزام الدولة بتأمين حرية توفير التعليم، المنصوص عليها في المادة ١٣ (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يؤدي إلى تفاوتات شديدة في فرص التعليم بالنسبة لبعض الفئات في المجتمع^(١٧). ويود المقرر الخاص أيضاً أن يشير إلى القرار المتعلق بالحقوق في التعليم الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان، في عام ٢٠١١، والذي يحث فيه المجلس جميع الدول على الأعمال الكاملة للحق في التعليم وذلك بوسائل منها تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم وفقاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (القرار ١٧/٣).

جيم - مبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف

٥٠ - بالإضافة إلى كون التعليم استحقاقاً، فهو وسيلة فعالة "لتعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأخرى"^(١٨). فمبدأ العدالة الاجتماعية، الذي هو في صميم رسالة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز التنمية والكرامة الإنسانية على الصعيد العالمي، يشكّل أيضاً الأساس الذي تركز عليه حقوق الإنسان. فالعدالة الاجتماعية والإنصاف لهما أهمية دائمة في سد الفجوة التي تزداد اتساعاً بين الأغنياء والفقراء وفي جعل التعليم رمانة الميزان لتحقيق المساواة وتسخيرها من أجل تحقيق الرفاه للجميع.

(١٥) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع، ٢٠١٣-٢٠١٤، التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع (منشورات اليونسكو، باريس، ٢٠١٤).

(١٦) الكلمة الافتتاحية التي ألقاها أثال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء الهند السابق، في الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع، الذي عقد في نيودلهي في عام ٢٠٠٣.

(١٧) التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) عن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرة ٣٠.

(١٨) منظمة الشفافية الدولية، تقرير عن الفساد على الصعيد العالمي: التعليم (أبينغدون، أوكسون، روتليدج، ٢٠١٣).

٥١ - وهذا أمر بالغ الأهمية نظرا لأن المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة "لا تحد فقط من تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التعليم، لأنها تؤثر البعض على غيرهم، بل تحد أيضا من تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التعليم" نظرا لأن علة وجودها ذاتها تسبغ "طابعا ماديا" على فرص الحصول على التعليم^(١٤). الأمر الذي يفاقم عدم المساواة من خلال الاستبعاد الهيكلي لبعض الفئات، وإرساء رؤية ليبرالية جديدة للمجتمع على حساب النظرة الإنسانية التي تعطي الأولوية لرأس المال البشري.

٥٢ - ويرى المقرر الخاص أنه من المهم الإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي أكدت فيها الجمعية العامة على أهمية الحق في التعليم، وأعربت عن عزم المجتمع الدولي العمل من أجل "إقامة عالم عادل منصف يسع الجميع". وإن إثارة مناقشة عامة بشأن مسائل العدالة الأساسية التي تطرحها قوى العولمة^(١٥) أمر جدير بالثناء ويستحق الأخذ به لكونه أمرا بالغ الأهمية.

دال - مبدأ الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة

٥٣ - تؤثر الخصخصة سلبا في التعليم لكونها ترمي إلى إعادة تشكيل "التعليم، ليس باعتباره منفعة عامة أو مجتمعية تقوم على المبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدل وتكافؤ الفرص، بل باعتباره منفعة فردية خاصة شديدة التجزؤ ذات طابع شخصي ..."^(١٦).

٥٤ - وقد شدد المقرر الخاص على أهمية الحفاظ على المصلحة الاجتماعية في التعليم، وتعزيز مفهوم التعليم باعتباره منفعة عامة في نفس الوقت. ولذلك قيمة فائقة في تعزيز الرسالة الإنسانية للتعليم. كما أنه أمر ضروري لتعزيز الاستثمارات العامة في التعليم. فهو يتيح إطارا مفاهيميا لتنظيم عمل مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص حتى لا يتم التضحية بالمصلحة الاجتماعية في التعليم في سبيل تحقيق القطاع الخاص للربح. "فالدولة [...] هي الجهة المؤتمنة على التعليم الجيد باعتباره منفعة عامة"^(١٧)، ويجب أن يصبح هذا المبدأ عنصرا يسترشد به في السياسات العامة فيما يتعلق بمقدمي الخدمات من القطاع الخاص. فالدولة هي نفسها الجهة الضامنة والمنظمة للتعليم الذي هو حق من حقوق الإنسان

(١٩) للاطلاع على تحليل متعمق، انظر: Macpherson, Robertson and Geoffrey Walford, eds., *Education, Privatization and Social Justice: Case Studies from Africa, South Asia and South East Asia*, pp. 9-22 (انظر الحاشية رقم ٩ أعلاه).

(٢٠) البيان الختامي المعنون "اتفاق مسقط"، الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي نظّمته اليونسكو، والذي عقد في مسقط، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤.

الأساسية وقضية من القضايا النبيلة. علما بأن فهم الدور المتعدد الجوانب المنوط بالدولة في مجال التعليم شرط أساسي للقيام بتحليل نقدي للمؤسسات التعليمية ومسؤوليتها عن الحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة^(٢١).

رابعاً - تنظيم مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص: مسؤولية الدولة

٥٥ - الدولة هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير التعليم. والمادة ١٣ من العهد الدولي تعتبر بوضوح أن "الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التقديم المباشر للتعليم في معظم الظروف؛ وعلى سبيل المثال تقرر الدول الأطراف بضرورة العمل بنشاط على إنشاء شبكة مدرسية على جميع المستويات" (المادة ١٣ (٢) (هـ))^(٢٢). ويقع على الدولة أيضاً واجب الالتزام بضمان الحق في التعليم في حالة انتهاكه. و "تشمل الانتهاكات للمادة ١٣ [...] عدم اتخاذ تدابير متبصرة وملموسة وموجهة نحو التنفيذ التدريجي للتعليم الثانوي والعالي والتربية الأساسية"^(٢٣). وتنظيم عمل مقدمي الخدمات من القطاع الخاص هو أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بتحديد السياسات العامة. فالخصخصة تزدهر عندما لا تضطلع الدولة بدورها باعتبارها الجهة المنظمة لنظام التعليم حسب ما أبرز الاستعراض الدوري الشامل لهائي لعام ٢٠١١. فنظراً للقدرة المحدودة للحكومة وعدم توافر مرافق المدارس العامة، استحوذ القطاع الخاص على ما يعادل ٩٢ في المائة من خدمات التعليم في هايتي. (انظر [A/HRC/WG.6/12/HTI/3](http://www.unhcr.org/refugees/3/HTI/6/12/WG/HRC/A/69/402)، الفقرة ٦١)^(٢٤).

٥٦ - والإطار القانوني أو ما يُتخذ من تدابير على صعيد السياسات إما غير كاف أو لا وجود له في التعليم العالي الخاص حيث تلبي الطلب المتزايد على خدمات التعليم مؤسسات لاستيعاب الطلب تمثل أساساً في مؤسسات منخفضة المستوى والجودة، ويعمل الكثير منها على نمط المؤسسات الربحية في ظل "أنظمة حكومية فضفاضة" أو "في فراغ تنظيمي"^(٢٥).

(٢١) فيما يتعلق بدور الدولة في مجال التعليم، انظر: J. Zajda, *Decentralization and Privatization in Education: the Role of the State*، (انظر الحاشية ٥ أعلاه).

(٢٢) التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) المتعلق بالحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرة ٤٨).

(٢٣) التعليق العام رقم ١٣ المتعلق بالحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، (E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرة ٥٩).

(٢٤) انظر أيضاً "ActionAid calls on the Government of Haiti to improve the quality of education"، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤. متاح على الرابط: www.right-to-education.org/fr/node/320.

٥٧ - ويجب على الدول إنشاء وصيانة نظام شفاف وفعال يرصد إعمال الحق في التعليم، وينظم مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. وحسب ما ذكرت البلدان المنتمة إلى المنظمة الدولية للفرانكوفونية، فإن الدولة هي السلطة الشرعية التي تتمتع بصلاحيات كاملة لممارسة عملية تنظيمية تشمل جميع مستويات نظام التعليم. ويجب على الدولة على الأخص أن تضع قواعد؛ وأن تحدد جميع مستويات وطرائق إصدار شهادات التحصيل العلمي للطلاب بإضفاء الشرعية على الألقاب والشهادات الأكاديمية، ومراقبة وتقييم أنشطة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص؛ ومعاينة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص الذين لا يحترمون القواعد الموضوعية^(٢٥).

٥٨ - ويجب على الدول تبعا لذلك أن تضع تشريعات وطنية. وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى قانون التعليم (١٩٩٥) في الصين الذي ينص على "أنه يجب على الأنشطة التعليمية أن تتفق مع المصلحة العامة للدولة والمجتمع" (المادة ٨)، وأنه "لا يجوز لأي منظمة أو فرد تشغيل مدرسة أو أي نوع آخر من المؤسسات التعليمية بهدف الربح" (المادة ٢٥). وتقدم إكوادور مثالا آخر. فدستور إكوادور (٢٠٠٨)، الذي أتى بنموذج جديد للدولة (انظر A/HRC/WG.6/13/ECU/1، الفقرة ٤)، يؤكد أنه يتعين على التعليم أن يلبي المصلحة العامة، وألا يخدم مصالح الأفراد أو الشركات (المادة ٢٨).

٥٩ - وتنجم عن ممارسة تقديم الدروس الخصوصية في المدارس الخاصة والعامة آثار بعيدة المدى في خدمات التعليم المدرسي والفوارق الاجتماعية. إلا أنه لدى عدد ضئيل من الحكومات أنظمة مرضية في هذا الصدد. ويجب معاملة شركات القطاع الخاص التي تخترق مجال التعليم باعتبارها شركات تجارية، لا مؤسسات تعليمية.

٦٠ - وقد بدأت الأنظمة المتعلقة بشركات الدروس الخصوصية للتو مواكبة الأنظمة المتعلقة بالمدارس، غير أنه يمكن القول إنها تكاد تعادلها من حيث الأهمية^(٢٦). وتتحمل الحكومات مسؤولية في هذا الصدد. وبوسع البرلمانيين، باعتبارهم شخصيات عامة، أن يقوموا بدور مهم في كشف انتهاكات مبادئ وقواعد الحق في التعليم والممارسات التعسفية

(٢٥) "Plaidoyer sur l'importance du rôle de l'Etat dans la régulation de la qualité et de l'équité de l'éducation", Conférence des ministres de l'éducation des Etats et gouvernements de la Francophonie, 56e session, Abidjan, Côte d'Ivoire, 12 July 2014.

(٢٦) Mark Bray and Ora Kwo, *Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia*, CERC Monograph Series in Comparative and International Education and Development, No. 10 (Bangkok, UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education; Hong Kong, China, Comparative Education Research Centre, 2014).

من طرف مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص. ويمكن أيضا للجان أو الهيئات البرلمانية المعنية بالتعليم، حيثما وجدت، أن تناقش المسائل المتعلقة بالسياسات العامة للحفاظ على التعليم باعتباره منفعة عامة وصون المصلحة الاجتماعية في التعليم.

خامسا - بعض المسائل الرئيسية التي تتطلب اهتماما خاصا

٦١ - ترتبط مسؤولية الدول تجاه مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص بالأثر السلبي لهم على الحق في التعليم، سواء باعتباره استحقاقا أو عامل تمكين.

ألف - أثر الخصخصة في الحق في التعليم باعتباره استحقاقا

٦٢ - يشكل حق الحصول على التعليم من حيث إتاحتها للجميع، ولا سيما التعليم الأساسي، شرطا مسبقا أساسيا لممارسة الحق في التعليم.

٦٣ - ومن العواقب الوخيمة للتعليم الخاص هو تقويضه لفرص إتاحة التعليم للجميع بسبب تكاليفه الباهظة. فالتعليم الخاص ليس في متناول المهمشين والفقراء الذين يحتاجون إلى التعليم أكثر من غيرهم. وفي كثير من الأحيان، لا يكون معيار القبول في مؤسسات القطاع الخاص هو الجدارة أو القدرة، بل يكون القدرة على الدفع، بصرف النظر عن الجدارة. ويتعارض ذلك مع القاعدة الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ففي مقدور الأغنياء الحصول على التعليم رغم عدم جدارتهم بالمقارنة مع من ينتمون لشرائح اقتصادية أدنى.

٦٤ - ويجب على الدولة أن تراقب الرسوم التي يفرضها مقدمو الخدمات من القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، تنص المبادئ التوجيهية للمدارس الخاصة في بوتان على إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم المدرسي ومالك المدرسة وفقا لسياسة الحكومة الملكية بشأن إنشاء المدارس الخاصة، تقتضي من المدارس الخاصة أن تحدد المبلغ الإجمالي السنوي للرسوم المدرسية المستحقة من الطالب عن السنة الدراسية الواحدة، وأن تعلن عن هذا المبلغ.

٦٥ - وتوفير التعليم الأساسي مجانا لا يشكل التزاما أساسيا للدول فحسب، بل هو واجب أخلاقي أيضا. ومن المعروف جيدا أن احتجاجات اجتماعية اندلعت على الزيادات المفرطة في رسوم التعليم، ولا سيما في التعليم العالي المخصص. وأصبحت شيلي في عام ٢٠١١ مثالا صارخا على التضحية بالمصلحة الاجتماعية في التعليم لصالح الخصخصة؛ حيث قمعت قوات الشرطة بعنف الاحتجاجات التي اندلعت فيها على هذه الخصخصة للمطالبة بوضع

حد للمؤسسات التعليمية الربحية التي تفرض على الطلاب دفع تكلفة باهظة، وأسفر ذلك عن مقتل طالب^(٢٧).

٦٦ - وفيما يتعلق بالتعليم الأساسي، فالسؤال المفروض طرحه ليس هو ما إذا كان هذا التعليم متاحاً، بل ما إذا كان متاحاً بالمجان.

٦٧ - وتفاقم خصخصة التعليم التفاوتات المتزايدة في فرص الحصول على التعليم، مما يزيد من تهميش الفقراء. وتبين التجارب المتاحة أن العمل بنظام القسائم، لمساعدة الأطفال من الأسر المعيشية الفقيرة على دخول المدارس الخاصة التي تفرض رسوماً، قد أخفق في تقديم تعليم جيد، ويود المقرر الخاص أن يؤيد الاقتراح الذي ورد في الوثيقة الإعلامية لمنظمة أوكسفام المعنونة "العمل من أجل الأكثرية: الخدمات العامة تحارب عدم المساواة"^(٢٨) ومفاده وقف العمل بهذا النظام. وعلى غرار ذلك، فإن رسوم الاستخدام في مجال التعليم تأتي بنتائج عكسية، إذ إنها تسحب المال من جيوب الأسر العاملة العادية، وتدفع بها للإفلاس في الوقت الذي تكون فيه في أشد الحاجة إلى المساعدة، وتحول دون أن ترسل أطفالها إلى المدارس.

باء - أثر الخصخصة في الحق في التعليم باعتباره عامل تمكين

٦٨ - تؤثر خصخصة التعليم سلباً أيضاً في إعمال الحق في التعليم باعتباره عامل تمكين من حيث المعرفة والقيم والمهارات المكتسبة ونوعيتها.

٦٩ - وتُعرض ظاهرة المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم على أنها وسيلة ميسورة التكلفة لتلقي تعليم جيد. غير أنه لا يوجد أي دليل على أن "المدارس الخاصة تقوم بأي شيء مختلف للبحث على مزيد من التعلم مقارنة بالمدارس العامة، (...) وأداء العديد من المدارس الخاصة أسوأ من أداء المدارس العامة"^(٢٩). وقد يؤدي وجود سوق حرة غير منظمة في مجال التعليم العالي إلى أن يستثمر في هذا القطاع مقدمون لخدمات منخفضة الجودة. فقد كانت

(٢٧) انظر بيان كيشوري سينغ، المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، المعنون "Hay que oír con atención el reclamo estudiantil en Chile"، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. متاح على الرابط:

.www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11357&LangID=S

(٢٨) Emma Seery, *Working for the Many: Public Services Fight Inequality*, OXFAM Briefing Paper No. 182

(Oxford, Oxfam, 2014). متاح على الموقع الشبكي: .www.oxfam.org

هناك حالات انكشفت فيها للعيان ممارسات احتيالية؛ وتمثلت على سبيل المثال في تخفيف شروط القبول، وتحريف عملية التقييم، وتزييف الامتحانات بطرق مختلفة^(٢٩).

٧٠ - وتتضرر جودة المدارس الخاصة أيضا بعدم احترام وضع المعلمين. فالعديد من المعلمين ذوي المؤهلات المنخفضة الذين تُدفع لهم مرتبات منخفضة يعملون في المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم التي تديرها مؤسسات صغيرة وكبيرة. وإضافة إلى ذلك، ففي بعض الحالات، يعمل المعلمون على أساس مؤقت دون احتمال الاستمرار في مسار وظيفي. كما أنهم لا يتلقون تدريب التطوير المهني أثناء العمل.

٧١ - وتخرق هذه الممارسات خرقا مباشرا التوصية الصادرة عن اليونسكو ومنظمة العمل الدولية المتعلقة بوضع المعلمين التي تحدد إطارا معياريا لمهنة التدريس، وتنطبق على معلمي القطاعين العام والخاص. كما أن هذه الممارسات تدل على عدم امتثال الدول لالتزامها بأن تضع وتضمن "معايير التعليم الدنيا" التي يجب على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة المنشأة وفقا للمادة ١٣ (٣) و (٤) من العهد الدولي للتقيد بها^(٣٠). وتكتسي هذه المعايير الدنيا أهمية لأن الخصخصة مدفوعة بمصلحة الأعمال التجارية، ولأنها تفسد الرسالة الإنسانية للتعليم. إذ أن "العملة التي تقدّر بها قيمة الثقافة" التي تنجم عنها تحط من "القيمة الأخلاقية" للمعوزين، مما يزيد من الحد من مشاركتهم على قدم المساواة في المجتمع (إن لم يُستبعدوا)^(١٤).

جيم - رفع مكانة التعليم باعتباره خدمة عامة أساسية ومسؤولية اجتماعية

٧٢ - تظل الدولة هي المسؤولة عن التعليم في المقام الأول بالنظر إلى التزاماتها القانونية الدولية، ولا يمكنها أن تتزع عنها هذه المسؤولية. فهذه هي وظيفتها الأساسية في مجال تقديم الخدمات العامة. وحسب ما ذكرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في حكمها التاريخي في قضية براون ضد مجلس التعليم (١٩٥٤)، فإن "توفير المدارس العامة يعد من أسمى مهام الدولة" وأن "التعليم ربما يكون الوظيفة الأهم على الإطلاق للدولة والحكومات

(٢٩) Hallak and Poisson (2007), cited in John Fielden and N. V. Varghese, "Regulatory issues", in *A New Dynamic: Private Higher Education*, Svava Bjarnason and others (Paris, UNESCO, 2009).

(٣٠) التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) المتعلق بالحقوق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرة ٥٤).

المحلية“^(٣١). وتظل الالتزامات المنوطة بالدولة قائمة في حالة خصخصة التعليم^(٣٢). ولا يمكن للدولة أن تتخلى عن مسؤوليتها الأولى، وفي المقام الأول مسؤوليتها عن توفير تعليم أساسي جيد بالبحان، لصالح مقدمي الخدمات من القطاع الخاص الذين يجدون في أوجه القصور التي تشوب نظام التعليم العام تربة خصبة لربح المال مقابل تقديم التعليم، وجني أرباح دون ضوابط.

٧٣ - وفي عالم فيه أكثر من ١,٢ بليون من الناس من ضحايا الفقر، وتملك فيه نسبة ١ في المائة من سكان العالم ٤٠ في المائة من الأصول العالمية في حين أن نصف سكان العالم الذين يعيشون في قاعه لا يملكون سوى ١ في المائة من الثروة العالمية، فإنه لا بد من إعطاء الأولوية للتعليم باعتباره خدمة عامة أساسية من أجل وقف سير المجتمع بلا رجعة نحو أن يصبح عالماً يكتفي بتلبية احتياجات عدد قليل من الموسرين^(٣٣). ولا بد من الأخذ بنهج عام لتقديم الخدمات الاجتماعية كي يتسنى تحقيق كامل الإمكانيات الكامنة فيها باعتبارها عنصراً من عناصر السياسة الاجتماعية المحدثة لتغييرات جذرية^(٣٤).

٧٤ - وتنظيم عمل مقدمي الخدمات من القطاع الخاص مسؤولية من مسؤوليات الدولة. وحسب ما ذكرت اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين، يجب على راسمي السياسات ”تحمل مسؤولياتهم بحزم. وليس بوسعهم أن يتركوا لقوى السوق أو أي نوع آخر من التنظيم الذاتي تصحيح الأمور عندما تخطئ الطريق“^(٣٥).

دال - الخصخصة والاستثمار في مجال التعليم

٧٥ - يلزم الخصخصة تقلص في الاستثمارات العامة. فهي تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق على الخدمات العامة، مما يترتب عليه انخفاض في ميزانية التعليم. وألقت اليونسكو الضوء

(٣١) *Wisconsin v. Yoder*, 406 U.S.205, 92 S. Ct. 1526, 32 L.Ed.2d 15 (1972), as cited in “Students’ Rights” in *Education Law*, Charles J. Russo and Ralph D. Mawdsley, eds., Education Series (New York, Law Journal Press, 2002).

(٣٢) التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) المتعلق بالحقوق في التعليم (المادة ١٣ من العهد)، E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق السادس، الفقرتان ٤٦ و ٤٧.

(٣٣) Esuna Dugarova and Tom Lavers, “Social inclusion and the post-2015 sustainable development agenda” ورقة أعدها معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب لإحاطة المندوبين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والإدماج الاجتماعي (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، نيسان/أبريل ٢٠١٤).

(٣٤) اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين، التعلم: ذلك الكثر المكنون: تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين - مقتطفات (باريس، منشورات اليونسكو، ١٩٩٦).

على الاتجاه نحو تخفيض اعتمادات الميزانية المخصصة للتعليم في مناطق مختلفة في الاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع الذي عقد في عُمان في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤؛ ويود المقرر الخاص حث الحكومات على عكس هذا الاتجاه.

٧٦ - وما يزيد من أهمية الاستثمارات العامة في التعليم هو أن التعليم، الذي يستفيد منه الفرد والمجتمع على السواء، يشكل أساساً للتنمية البشرية. وكما حذرت الوثيقة الإعلامية لمنظمة أوكسفام المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٦٦)، فإن "البلدان النامية هي أكبر جهة يهددها خطر التنامي السريع للفقر وعدم المساواة بسبب ركود الإنفاق العام على الخدمات العامة"، بما في ذلك التعليم، و "التقشف دواء قد يقتل المريض" (٣٥).

٧٧ - وتتحمل الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان المسؤولية عن توفير الموارد لإعمال الحق في التعليم (٣٦). ويجب على الحكومات أن تقوم، كقاعدة، بتخصيص القدر الأقصى من الأموال العامة للتعليم بوصفه أولوية إنمائية عالية (انظر A/66/269). ويجب عليها أيضاً حشد أقصى قدر من الموارد المحلية من أجل التعليم على أساس دائم (٣٧).

هاء - الاعتراف بالدراسة في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي ومؤهلاتها

٧٨ - يعمل عدد كبير من مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص في مجالات تقنية مختلفة من قبيل الإدارة والتسويق والمحاسبة والاتصال، ويمنح شهادات ودرجات علمية غير معترف بها من حيث التكافؤ أو الصلاحية.

٧٩ - ويشكل الاعتراف بالدراسة في التعليم العالي العابر للحدود ومؤهلاته مجالا بالغ الأهمية بالنسبة للتنظيم. وتعلق هذه الظاهرة بحركة الناس والمشاريع والبرامج ومقدمي الخدمات عبر الحدود السياسية، بما في ذلك برامج التبادل الدراسي وبرامج الدراسات،

(٣٥) "يجب على الحكومات أن تقوم على وجه السرعة بإصلاح النظم الضريبية وزيادة الإنفاق العام على الخدمات العامة المجانية للتصدي لعدم المساواة والحيولة دون أن يصبح عالمنا بلا رجعة عالماً يصلح لقلّة منا، وليس للأكثرية". Seery, *Working for the Many: Public Services Fight Inequality* (انظر الحاشية ٢٨ أعلاه).

(٣٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠) المتعلق بطبيعة التزامات الدول الأطراف (الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (E/1991/23، المرفق الثالث)؛ انظر أيضاً التعليق العام رقم ١١ (١٩٩٩) المتعلق بخطط العمل للتعليم الابتدائي (المادة ١٤ من العهد) (E/2000/22-E/C.12/1999/11 و Corr.1، المرفق الرابع).

(٣٧) عن طريق مساهمة جميع الجهات المعنية كما هو الحال في الفلبين، على سبيل المثال.

والأحرام الجامعية الفرعية الدولية، وأشكال التعليم عن بعد، وبرامج الدرجات العلمية المشتركة، والملكية المباشرة أو غير المباشرة للمؤسسات التعليمية المحلية أو الاستثمار فيها^(٣٨).

٨٠ - ويعمل مقدمو الخدمات على شبكة الإنترنت أو عبر المراسلات في كثير من الأحيان انطلاقاً من مواقع لا تحكمها أية ضوابط على الإطلاق، ويمنحون شهاداتهم الخاصة بهم دون الخضوع لتنظيم. ويجب على السلطات الحكومية أن تجد سبلاً لمنع الجهات التي تقدم الخدمات القليلة الكفاءة أو المحتالة من العمل كجامعات، ومن منح مؤهلات لا قيمة لها عندما يكون مقر هذه الجهات بالخارج ويكون عملها عبر الإنترنت^(٣٨).

سادساً - الشراكات بين القطاعين الخاص والعام

٨١ - إذا أُريد للقطاع الخاص أن يكون شريكاً إنمائياً مع مصلحة اجتماعية في التعليم، فينبغي إذن للسياسات العامة أن تعزز الإسهام في التعليم على سبيل الأولوية من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولعل من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة نوّهت في قرارها "المستقبل الذي نصبو إليه"، بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات (انظر القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٤٦). وقد لاحظ المقرر الخاص وجود هذا الاتجاه في سيشيل. ومن الأمثلة على التطورات التي تبين كيفية تعزيز الاستثمار في التعليم اقتطاع نسبة ٢ في المائة من جميع الضرائب المركزية المجببة في الهند لصالح التعليم، والجهود التي تبذلها البرازيل لتوجيه العائدات المتأتية من النفط نحو قطاع التعليم.

٨٢ - وفي جميع أنواع الشراكات مع القطاع الصناعي والقطاع الخاص، تظل الدول هي صاحبة المسؤولية العامة. ويصدق الشيء نفسه أيضاً على مؤسسات التعليم التقني والمهني، التي تستلزم وضع طرائق محددة للتعاون مع المؤسسات والصناعة. وفي ظل اقتصاد السوق الحديث، أصبحت إقامة شراكات جديدة بين الحكومات وأرباب العمل والروابط المهنية، والصناعة، والعاملين وممثليهم، والجمعيات المحلية، والمنظمات غير الحكومية أمراً ضرورياً في هذا المجال.

٨٣ - وعلى غرار البلدان المتقدمة النمو، ينبغي للحكومات البلدان النامية أن تضع إطاراً قانونياً لتعزيز التعاون المؤسسي مع المؤسسات والصناعة، نظراً لضعف هذا الجانب لديها. ثم إن الخبرات الغنية المتاحة في البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب الإطار القانوني ولا سيما

(٣٨) John Fielden and N. V. Varghese, "Regulatory issues", in *A New Dynamic: Private Higher Education*, (Svava Bjarnason and others (Paris, UNESCO, 2009).

فيما يتعلق بالنظام التدريبي المزدوج للتلمذة المهنية في المدارس وفي المؤسسات على أساس إطار متفق عليه، تعدّ خبرات فائقة الأهمية بالنسبة للعالم النامي في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص (انظر A/67/310). وتستحق المشاركة النشطة للمؤسسات والصناعة اهتماما خاصا بوصفها طريقة متميزة في إيجاد طرائق لمؤسسات التعليم التقني والمهني وتوسيع نطاقها لكي تستوفي المتطلبات في مجال تنمية المهارات.

سابعاً - آليات الرقابة والتنظيم: معاقبة مقدمي خدمات التعليم الخاص على ممارساتهم المسيئة

٨٤ - يتمثل أحد أهم جوانب فشل الدول في مواجهة خصخصة التعليم في الافتقار إلى آليات الرقابة والتنظيم. ومن النتائج المحتملة لغياب الرصد هو إمكانية أن يؤدي ذلك إلى ظهور ثقافة لا مكان فيها للمساءلة وتشجع على الممارسات غير القانونية أو الاستغلالية، وإلى إشاعة تلك الثقافة. ففي حالة عدم وجود إطار تنظيمي، يمكن لقليل الوعي والسذج من الطلاب أن يقعوا ضحية خداع بعض المؤسسات الخاصة الجديدة التي لا تحمل من الجامعات سوى اسمها، نظراً لأنها تأسست دون وثائق تفويض ودون أن تحظى بالاعتراف. وإذا لم تكن المدرسة مسجلة لدى الدولة، فلا سبيل للدولة إلى إنفاذ الحد الأدنى من المعايير المقررة على الصعيد الوطني والتي تشكل الشروط التي يجب أن يعمل مقدمو خدمات التعليم الخاص في إطارها.

٨٥ - وتلتزم الدول، بموجب قانون حقوق الإنسان، بوضع الشروط والمعايير التي تحكم عمل مقدمي خدمات التعليم الخاص وتعهد نظام شفاف وفعال لرصد تلك المعايير^(٣٩)، وفرض جزاءات لمعاقبة مرتكبي الممارسات التعسفية إن وقعت.

٨٦ - والاستغلال التجاري للتعليم وتحريره بدون ضوابط وإتاحته لكل من كان غرضه التكسب فحسب، إنما يتنافى مع الالتزامات الدولية التي أخذتها الدول على نفسها كما يتنافى مع القيم الوطنية، ويجب وقف هذه الممارسة ومعاقبة مرتكبيها^(٤٠).

(٣٩) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرتان ٣ و ٤ من المادة ١٣)؛ واتفاقية حقوق الطفل (الفقرة ٢ من المادة ٢٩)؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم (المادة ١٣ من الاتفاقية)؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٦ (٢٠١٣) بشأن التزامات الدول المتعلقة بآثار قطاع الأعمال على حقوق الطفل (CRC/C/GC/16)؛ والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق).

٨٧ - ونظرا لأن التعليم مسؤولية اجتماعية يشترك في تحملها الأهل والمجتمعات المحلية والمعلمون والطلاب والأطراف المعنية الأخرى، فبإمكانهم اللجوء إلى إجراءات تقديم الشكاوى، وآليات حماية حقوق الإنسان في حالات قيام مقدمي خدمات التعليم الخاص بانتهاك الحق في التعليم واتباع ممارسات مسيئة وممارسة الفساد. ويود المقرر الخاص التشجيع على إقامة نظام يوفر لأي كيان أو فرد إمكانية رفع دعاوى قانونية في حال ارتكاب مقدمي خدمات التعليم الخاص ممارسات تعسفية باعتبارها من دعاوى المصلحة العامة.

٨٨ - وعلى نحو ما بيّنه تقرير الفساد العالمي: التعليم، فإن "دورة التعليم بدءاً من التعليم الابتدائي وحتى التعليم العالي، ليست بمنأى من الفساد"^(١٨). ولا يزال الفساد الذي يمارسه مقدمو خدمات التعليم الخاص يعمي بلا رادع بسبب الافتقار إلى الأنظمة المالية، وعدم التدقيق في العمليات التي يقومون بها، وعدم وجود آليات للرقابة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتحول توفير التعليم الابتدائي أو التعليم الأساسي إلى عمل تجاري عائلي وذلك من خلال قيام أسرة ما بإدارة مدرسة في منزلها الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الحالات، يتقاضى المعلمون في المدارس الخاصة، في حقيقة الأمر، مرتبا أقل مما يطلب منهم أصحابها إعلانهم على الورق. حتى أن المدارس الخاصة توظف معلمين يعملون بالتدريس في المدارس العامة، وهو أمر تعوزه الاستقامة ويشكل مخالفة للقانون.

٨٩ - ولا يخفى أن الأعمال التجارية تستهدف بطبيعتها تحقيق الربح. والتعليم، بصورة أخص، مجال مغر للعمل إذ إنه ينطوي على نوع من الاحترام يمكن توظيفه لإخفاء المصالح التجارية والممارسات الاحتيالية والفساد. وتقتضي الممارسة المتمثلة في لجوء مقدمي خدمات التعليم الخاص في الهند إلى طلب هبات ضخمة كمساهمة، على سبيل المثال، في تطوير المدارس، ووضع أنظمة وجزاءات صارمة.

٩٠ - ويجب على الدولة، باعتبارها الجهة التنظيمية، فرض جزاءات على الممارسات المسيئة التي ترتكبها مؤسسات التعليم الخاص. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٨، أمرت اللجنة الوطنية للجامعات في نيجيريا بإغلاق جميع الأحرار الجامعية المحلية والأجنبية التي يتلقى فيها العلم عن طريق السوائل والتي تكاثرت بسرعة، حيث اعتقل أو احتجز أصحاب المؤسسات التي تقوم بتلك العمليات دون ترخيص^(١٩). وأثنى المقرر الخاص على القرار الذي اتخذته رئيس إكوادور، بعد التحقيق والتقييم في عام ٢٠١٢. بما يتفق مع القانون الدستوري،

(٤٠) Okebukola (2008) cited in Fielden and Varghese, "Regulatory issues" (انظر الحاشية ٣٨ أعلاه).

وقانون التعليم العالي بإغلاق ١٤ جامعة لم تحترم معايير الجودة واستخدمت التعليم كعمل تجاري^(٤١).

ثامنا - دور السلطة القضائية فيما يتعلق بأهلية المقاضاة لعمليات مقدمي خدمات التعليم الخاص

٩١ - مقدمو خدمات التعليم الخاص مسؤولون أمام الدولة والجمهور عما يقومون به من أنشطة، كما يتضح من كثرة عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم في جميع أنحاء العالم. فقد رأت المحكمة العليا في نيبال أن الرسوم الباهظة التي يفرضها مقدمو خدمات التعليم الخاص تزيد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة. وأصدرت المحكمة حكما تطالب فيه السلطات التعليمية بوضع برامج إصلاحية لمراقبة المدارس الخاصة تنظم الرسوم، وتحظر بيع الكتب المدرسية غير المسجلة والتي تباع بأسعار عالية، وتحد من عدد المدارس الخاصة التي يتم اعتمادها^(٤٢).

٩٢ - وفي حالة أخرى، خلصت المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا إلى أن الالتزام الإيجابي الرئيسي فيما يتعلق بالحقوق في التعليم يقع على عاتق الدولة، وأنه لا يقع أي التزام إيجابي رئيسي على عاتق الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بتوفير التعليم الأساسي، بل هناك التزام سلبى بعدم انتهاك حق الطلاب في التعليم^(٤٣). وفي قرار فارق، قضت المحكمة العليا في الهند بأن مجرد اعتراف الحكومة بالمؤسسات التعليمية الخاصة يعني أنها أنشأت وكالة تنوب عنها في الوفاء بالتزامها المتمثل في تمكين المواطنين من التمتع بالحقوق في التعليم. و"فرض رسوم على الأفراد مقابل قبولهم في المؤسسات التعليمية هو حرمان واضح من حق المواطن في التعليم بموجب الدستور"^(٤٤).

٩٣ - ويتيح لنا الاجتهاد القضائي القائم أن نفهم بشكل أفضل الالتزامات التي يفرضها الحق في التعليم على مقدمي خدمات التعليم الخاص. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة الدستورية في كولومبيا في عام ١٩٩٧ بأن حرمان التلاميذ من الدراسة على أساس اقتصادي

(٤١) يجب أن تسترشد مؤسسات التعليم العالي في إكوادور بأمر منها مبادئ المسؤولية والمساءلة الاجتماعية ومعايير الجودة المقررة وإجراءات الاعتماد (انظر Higher Education Act, art. 89).

(٤٢) انظر <http://www.openequalfree.org/nepali-private-schools-banned-from-raising-fees/19112>.

(٤٣) Constitutional Court of South Africa, *Governing Body of the Juma Masjid Primary School & Others v. Essay N.O. and Others*, Case CCT 29/10 (2011), especially para. 57.

(٤٤) *Miss Mohini Jain v. State of Karnataka and Ors*, 1992 (٤٤).

فقط ينتهك تمتعهم بالحق في التعليم^(٤٥). وقضت المحكمة أيضا بأن الطابع الأساسي للحق في التعليم يقيد المدارس الخاصة بالتزامات محددة^(٤٦).

٩٤ - وأعلنت المحاكم أيضا في الولايات المتحدة أن تمويل قسائم الالتحاق بالمدارس أمر غير دستوري وأن الأموال العامة التي تستخدم لدفع رسوم الدراسة في المدارس الخاصة ينبغي، بدلا من ذلك، أن تذهب إلى المدارس العامة^(٤٧).

تاسعا - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومقدمو خدمات التعليم الخاص

٩٥ - يتزايد الاعتراف بأن النهج الإنمائية التي تركز على السوق قد أدت إلى تفاقم العديد من أشكال عدم المساواة، وأن مسألة المساواة لم تدرج بشكل متناسب وأهميتها في الخطة الإنمائية الدولية. وتكتسي المساواة أهمية سواء من حيث قيمتها الجوهرية، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، أو لأسباب عملية ترتبط، مثلاً، بتحقيق النمو الاقتصادي والوئام الاجتماعي^(٣٣).

٩٦ - ويود المقرر الخاص التأكيد على ضرورة حماية التعليم، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوصفه منفعة عامة. وبالنظر إلى ما للخصخصة في مجال التعليم من تأثير سلبي وما يستتبع ذلك من تزايد أوجه التفاوت في التعليم، ينبغي للحكومات كفالة حصر وظيفة خدمات التعليم الخاص في استكمال التعليم العام، الذي تقع مسؤولية توفيره على عاتق الحكومة، لا أن تكون بديلاً عنه. ومن المهم، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كفالة ألا تسحب الدول الاستثمار في مجال التعليم العام بالاعتماد على مقدمي خدمات التعليم الخاص.

٩٧ - وينبغي ألا تتفاقم أوجه التفاوت القائمة في التعليم على يد مقدمي خدمات التعليم الخاص الذين يوفر التعليم للميسورين على حساب الفقراء. ويجب أن يكون حصول جميع

(٤٥) الحكم C-560/97 وطلب تحديد مدى عدم دستورية المادة ٢٠٣ (جزئياً) من القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٩٤.

(٤٦) Colombian Constitutional Court, Case T-211/95, 12 May 1995. انظر أيضاً T-377/95, T-145/96, T-180/96. انظر أيضاً T-290/96, T-667/97 and T-580/98. انظر أيضاً Colombian Constitutional Court, Case T-065/93, 26 February 1993, cited in *Courts and the Legal Enforcement of Economic, Social and Cultural Rights: Comparative Experiences of Justiciability* (Geneva, International Commission of Jurists, 2008).

(٤٧) قرار أصدرته المحكمة العليا في ولاية لويزيانا، أيار/مايو ٢٠١٣، انظر: www.washingtonpost.com/blogs/wp/2013/05/07/louisiana-supreme-court-rules-school-voucher-funding-unconstitutional/.

المحرومين من التعليم الأساسي المجاني بسبب الفقر، أحد الشواغل الإنمائية الرئيسية. وينبغي أن يُعترف بحصولهم على التعليم بوصفه أداة رئيسية لوضع حد لانتقال الفقر بين الأجيال. ولا بد من إنشاء حركة عالمية تحث جميع حكومات العالم على الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في إعلان الألفية (٢٠٠٠) من أجل ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف، وأن تأخذ على محمل الجد مهمة تنظيم الخصخصة في التعليم في ضوء التعهدات المستقبلية المتعلقة بالقضاء التام على الفقر قبل عام ٢٠٣٠ وتحقيق الرفاه المشترك.

عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٨ - التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان والتزام جوهري من التزامات الدول. وتقع المسؤولية الرئيسية عن توفير التعليم بشكل مباشر على عاتق الحكومات. غير أنه حدث نمو هائل لمقدمي خدمات التعليم الخاص. فاستغلالا للطلبات المتزايدة بشكل كبير للحصول على التعليم وعدم كفاية المدارس العامة، تغزو الخصخصة قطاع التعليم على كل مستوياته. وهي كثيرا ما تزدهر على خلفية المراقبة الهزيلة التي تضطلع بها السلطات العامة. وهذا ما يمكن أن يخلق أثرا يعوق تحقيق المبدأ الأساسي المتمثل في تكافؤ الفرص في التعليم. وكثيرا ما تستبعد الخصخصة الفئات المهمشة غير القادرة على دفع تكاليف التعليم، مما يقوض الحق في حصول الجميع على التعليم. ولا يراعي بعض مقدمي التعليم الخاص جودة التعليم مراعاة كافية، كما أنهم يقوضون مكانة المعلمين.

٩٩ - وعلى ذلك تؤثر الخصخصة سلبا على الحق في التعليم بوصفه استحقاقا وعامل تمكين على حد سواء. وهي، علاوة على ذلك، تستنزف الاستثمارات العامة في التعليم بوصفه خدمة عامة أساسية. وهناك قلق على نطاق واسع من الآثار السلبية لخصخصة التعليم على جودة المؤلفات العلمية، أعربت عنه أوساط المفكرين ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات الدولية.

١٠٠ - ويرى المقرر الخاص أن الخصخصة المدفوعة بمصالح تجارية، تضر، بطبيعتها، بالتعليم بوصفه منفعة عامة، وتفسد المهمة الإنسانية للتعليم. وتجسد الممارسات المسيئة التي يقوم بها مقدمو خدمات التعليم الخاص عدم قيام الدول برصد خصخصة التعليم وتنظيمها رصدا كافيا. وهذا يدعو إلى تعزيز آليات حقوق الإنسان من أجل التصدي بفعالية لانتهاكات الحق في التعليم على يد مقدمي خدمات التعليم الخاص ومعاقتهم على ذلك. وفي هذا الصدد يمكن للحكومات أن تستلهم العديد من قرارات المحاكم والاجتهادات القضائية المستجدة.

- ١٠١ - ويود المقرر الخاص التشديد على أن تفويض الدول التزامها بتوفير التعليم إلى مقدمي خدمات التعليم الذين يسعون إلى الربح ربما يكون متنافيا مع التزاماتها الدولية. ويجب أن تحظى الآثار المترتبة على خصخصة التعليم باهتمام رئيسي في السياسات العامة، مع مراعاة المبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحق في التعليم.
- ١٠٢ - وإذ يضع المقرر الخاص نصب عينيه ما ورد أعلاه والمسائل التي سُلط عليها الضوء في هذا التقرير، فإنه يود تقديم التوصيات التالية.

ألف - المسؤولية الرئيسية للدول عن توفير التعليم

- ١٠٣ - تظل الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير التعليم على أساس التزاماتها القانونية الدولية. ولا ينبغي للدولة أن تتخلى عن مسؤوليتها الرئيسية، وفي المقام الأول مسؤوليتها عن توفير التعليم الأساسي الجيد مجانا، لمصلحة مقدمي خدمات التعليم الخاص الذين يجدون في أوجه القصور التي تشوب نظام التعليم العام تربة خصبة لربح المال مقابل توفير التعليم، وجني أرباح دون ضوابط. وعندما تسمح الدول بالخصخصة، فإنه ينبغي لها أن تتحمل مسؤوليتها امتثالا لالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان وكفالة امتثال مقدمي خدمات التعليم الخاص للمبادئ والقواعد التي يقوم عليها الحق في التعليم.

باء - الإطار التنظيمي الشامل المنظم لعمل مقدمي خدمات التعليم الخاص

- ١٠٤ - ينبغي للدول وضع إطار تنظيمي يحكم خصخصة التعليم. وينبغي لهذا الإطار أن يستلهم المبادئ العامة للعدالة الاجتماعية والإنصاف، وكذلك التعليم باعتباره منفعة عامة، وإخضاع مقدمي خدمات التعليم الخاص للمساءلة الكاملة عن عملياتهم وإلى تدقيق يتسم بالصرامة. وينبغي أن يكون إطارا شاملا لكي يطبق على مقدمي خدمات التعليم الخاص في جميع المستويات بدءا من التعليم قبل المدرسة ومرورا بالتعليم الأساسي وانتهاء بالتعليم العالي، بما في ذلك التعليم العالي العابر للحدود ومقدمي خدمات التعليم الخاص عن طريق الإنترنت أو عن طريق المراسلة. ولا ينبغي أن يسمح لأية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالعمل دون موافقة مسبقة واعتراف من السلطات العامة المختصة.

- ١٠٥ - وينبغي للإطار التنظيمي أن يفسر الأسباب التي يحظر على أساسها التمييز في مجال التعليم في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، على النحو المبين في التقرير. كما ينبغي أن يحدد واجبات ومسؤوليات مقدمي التعليم في القطاع الخاص إزاء الآباء والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

١٠٦ - وينبغي للدول إنهاء إصلاحات التعليم التي يتطلبها السوق والتي تقدّم إعانات للتعليم الخاص. ولا ينبغي لها السماح بوجود مدارس خاصة منخفضة التكلفة أو الترويج لها، وتوفير قسائم الالتحاق بالمدارس، كما لا ينبغي السماح بوجود مؤسسات ربحية في التعليم، وبالنظر إلى المقترحات الواردة في الوثيقة الإعلامية لمنظمة أوكسفام (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع) المذكورة في الفقرة ٦٦ من هذا التقرير.

جيم - رصد ومراقبة مقدمي التعليم الخاص: نظام شفاف وفعال

١٠٧ - إن الدول ملزمة بموجب قانون حقوق الإنسان بوضع شروط ومعايير لمقدمي التعليم الخاص، ووضع نظام شفاف وفعال لرصد هذه المعايير وفرض عقوبات في حال عدم الالتزام بها. وينبغي أن يشمل هذا الرصد أيضاً مهنة التدريس وفقاً للقواعد التي نصّت عليها توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية بشأن أوضاع المعلمين، والتي تسري على جميع المعلمين في القطاع الخاص وفي المدارس العامة.

١٠٨ - ولهذه الغاية، ينبغي للدول أن تعزز آليات مراقبة حقوق الإنسان بما يتيح لها النظر في الآثار السلبية للخصخصة، وخاصة لضمان أن يظل مقدمو التعليم الخاص يحترمون المعايير الدنيا في مجال التعليم وقواعد الجودة، وعدم السماح لهم بفرض رسوم باهظة.

دال - مراقبة الممارسات المسيئة من قبل مقدمي التعليم في القطاع الخاص

١٠٩ - لا يزال فساد مقدمي التعليم الخاص يمتد بلا رادع لعدم وجود أنظمة مالية، وعدم التدقيق في عملياتهم وغياب آليات الرقابة. وينبغي أن تقوم سلطات معينة وطنياً بإجراء تحقيقات كاملة حول ممارسات الاحتيال، بما في ذلك التهرب الضريبي من قبل مقدمي التعليم الخاص الذين يجنون أرباحاً باسم التعليم. وينبغي أن تكفل الدول إجراء تدقيق منتظم للعمليات المالية لجميع مقدمي التعليم الخاص.

١١٠ - وفي أعقاب الدراسة المعنونة "مدارس وجامعات يعمها الفساد: ما الذي يمكن عمله؟" ^(٤٨) ينبغي لمعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي إجراء تحقيقات كاملة حول الفساد في مؤسسات قطاع التعليم الخاص والممارسات الاحتيالية التي يمارسها مقدمو التعليم الخاص.

(٤٨) Jacques Hallak and Muriel Poisson, "Corrupt Schools, Corrupt Universities: What Can Be Done?" (Paris, 2007). International Institute for Educational Planning.

١١١ - وينبغي للحكومات دعم إمكانية أن يتقدم أي كيان أو فرد بإجراءات قانونية في حال حدوث ممارسات مسيئة من قبل مقدمي التعليم الخاص ورفع دعاوى المصلحة العامة.

هاء - تنشيط التعليم وتعزيز قيمته باعتباره خدمة عامة أساسية

١١٢ - إن التعلم من الآثار المدمرة للتعديلات الهيكلية في مجال التعليم باعتباره خدمة عامة أساسية، وفي مواجهة أيديولوجية السوق السائدة وخصخصة التعليم، يجب على البلدان إدراك الأهمية القصوى للاستثمار العام في التعليم كالتزام أساسي للدولة، وكأساس للتنمية. فبدلاً من تقديم إعانات مالية لمقدمي التعليم الخاص، ينبغي للحكومات أن توفر الحد الأقصى من الموارد الممكنة للتعليم العام، ووضع مبادرات على أساس الإنصاف لتوسيع فرص التعليم للمهمشين والفقراء. ويطلب إجراء نقلة نوعية، وقيام الدولة بتنظيم عمل مقدمي التعليم الخاص بدلاً من تقديم الدعم المالي لهم. ولا ينبغي للدولة تحت أي ظرف أن تقدم دعماً مالياً لأي من مقدمي التعليم الخاص.

واو - الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الاستثمار في التعليم كمسؤولية اجتماعية

١١٣ - ينبغي أن تستنبط الدول آليات مبتكرة لحشد الموارد الوطنية للتعليم كجزء من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وإذا كان للقطاع الخاص أن يكون شريكاً في التنمية، ينبغي للسياسات العامة إذن أن تسعى إلى تسخير المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز المساهمات في التعليم باعتباره أولوية من أولويات الرعاية الاجتماعية. وفي جميع أنواع الشراكات مع قطاع الصناعة والقطاع الخاص، فإن المسؤولية العامة للدول تظل قائمة.

١١٤ - ويعد التعليم مهمة أساسية من مهام الخدمة العامة تضطلع بها الدولة. وهو أيضاً مسؤولية اجتماعية، وعندما تشجع الدول القطاع الخاص على أن يكون شريكاً في تطوير التعليم، فينبغي أن تكفل الاحترام التام للمصلحة العامة. والتعليم منفعة عامة. وباعتباره قضية نبيلة، يمكنه استدراك دعم اجتماعي وتحفيز المساهمات العامة بروح خيرية، إذا ما تم التشجيع عليه تشجيعاً ملائماً بسياسات تقوم على الحكم الرشيد في النظام التعليمي. وينبغي تشجيع جميع الذين يثمنون التعليم باعتباره منفعة عامة وقضية نبيلة للمساهمة في تطوير التعليم باستنباط وسائل مبتكرة منها إنشاء صندوق استثماري خاص بهدف تعظيم الاستثمار الوطني في التعليم.

زاي - جعل نظام التعليم قوة لتحقيق المساواة

١١٥ - ينبغي أن تهدف المهمة الرقابية للدولة إلى دعم المبادئ الأساسية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم لضمان أن لا تؤدي الحرية المنصوص عليها في الصكوك الدولية فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات التعليمية إلى إحداث تفاوت شديد في فرص التعليم بالنسبة لبعض الفئات في المجتمع.

١١٦ - ويتمثل أحد التحديات المثبطة لصانعي السياسة العامة في تحويل نظم التعليم إلى قوة للإنصاف. وينبغي أن يشكل ذلك مصدر قلق شديد بالنسبة لمخططي السياسة التعليمية الذين يتعين عليهم التصدي لميل التعليم المخصص إلى زيادة التفاوت والتهميش في المجتمعات.

حاء - الحفاظ على التعليم كمنفعة عامة وتعزيز رسالة التعليم الإنسانية

١١٧ - يفيد التعليم الفرد والمجتمع على حد سواء، ويجب الحفاظ عليه باعتباره منفعة عامة لحماية المصلحة الاجتماعية في مواجهة المصالح التجارية في التعليم المخصص. ولا ينبغي للسلطات العامة أن تسمح لمقدمي التعليم الخاص بإفساد الأهداف الإنسانية للتعليم.

١١٨ - ومن الملائم أن يعتمد الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٥ على البيان الختامي لاجتماع عام ٢٠١٤ الذي أقر بأن "الدولة هي راعية التعليم الجيد باعتباره منفعة عامة" وتطوير ذلك المفهوم بأبعاده المختلفة، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية لمقدمي التعليم الخاص.

١١٩ - وينبغي تقدير الرسالة الإنسانية للتعليم والحفاظ عليها لا من قبل الدولة فحسب وإنما بواسطة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات المعنية في مجال التعليم.

طاء - الإبلاغ عن التزامات مقدمي التعليم الخاص

١٢٠ - ينبغي أن يكون إلزامياً لجميع مقدمي التعليم في القطاع الخاص تقديم تقارير منتظمة إلى السلطات الحكومية المعينة عن عملياتهم المالية، بما في ذلك حصيلة الأرباح والإيرادات. وينبغي لهذه السلطات أن تدقق في الحسابات المالية، مسترشدة في ذلك بمبدأ أنه حق الإنسان في التعليم والمسؤولية الاجتماعية في مجال التعليم. وينبغي نشر المعلومات المتعلقة بعمليات مقدمي التعليم الخاص التي جرى تدقيقها على الملأ للمصلحة العامة.

١٢١ - ولا ينبغي السماح لأي مدرسة أو مؤسسة تعليمية خاصة بالعمل إلا بعد التحقق من وثائق تفويضها والمعايير التي حددها السلطات العامة المعنية.

ياء - تعزيز آليات مراقبة حقوق الإنسان

١٢٢ - سعياً إلى تنظيم عمل مقدمي التعليم الخاص، ينبغي للحكومات تعزيز آليات حقوق الإنسان القائمة أو إنشاء آليات خاصة، لها ولاية الإشراف بانتظام على عمليات مقدمي التعليم الخاص. وينبغي أن يكون لهذه الآليات سلطة تحقيق تلقائية. وينبغي للحكومات تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات.

١٢٣ - وينبغي للحكومة أيضاً إنشاء آلية لتسجيل ومعالجة أي شكاوى ترد بشأن الممارسات المسيئة التي يرتكبها مقدمو التعليم الخاص، والتحقيق في جميع انتهاكات الحق في التعليم.

كاف - التشجيع على رفع دعاوى المصلحة العامة

١٢٤ - تخضع عمليات مقدمي التعليم الخاص للمقاضاة. وتوجد قرارات كثيرة صادرة عن المحاكم في هذا الصدد. ويجب تعزيز ودعم دعاوى المصلحة العامة المتمحورة حول انتهاكات الحق في التعليم والممارسات المسيئة التي يرتكبها مقدمو التعليم الخاص سعياً إلى تعزيز أهلية عمليات مقدمي التعليم الخاص للمقاضاة.

لام - تشجيع ودعم دور الأوساط الفكرية ومنظمات المجتمع المدني

١٢٥ - ينبغي تشجيع الأوساط الفكرية ومنظمات المجتمع المدني على كشف الآثار السلبية للخصخصة في التعليم، ولا سيما في مجالات العدالة الاجتماعية والإنصاف. وينبغي أن يؤدي عملها إلى زيادة التوعية بالحاجة إلى تنظيم عمل مقدمي التعليم الخاص، ومسؤولية الدولة للقيام بذلك. وينبغي تشجيع دعم إجراء الأبحاث وإقامة الفعاليات ومشاورات الخبراء بشأن آثار الخصخصة على ممارسة الحق في التعليم والتمتع به.

ميم - دور البرلمانين

١٢٦ - ينبغي أن يعلق البرلمانين، ولا سيما أعضاء هيئات أو لجان التعليم، أهمية أكبر على الحق في التعليم، آخذين في الاعتبار المفاهيم والمبادئ المبينة في هذا التقرير. ومن شأن جهودهم المبذولة في مجال الدعوة من أجل وضع إطار تنظيمي لمقدمي التعليم الخاص من خلال القوانين والسياسات العامة أن تكون مفيدة جداً.